

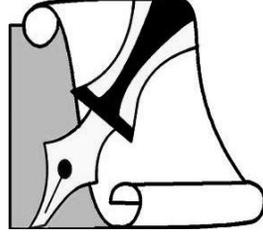


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تفاقم عنف المستوطنين الصهاينة ضد الفلسطينيين

1 - مدخل :

منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، عبر الهيئات والسلطات الخاضعة لها، على تعميق السيطرة الإسرائيلية عليها. وقد مارست "إسرائيل" وسائل وطرقاً متعدّدة بهدف إحكام سيطرتها على مواطني الضفة الفلسطينيين، وعلى أراضيهم ومواردهم الطبيعية. وبهذا هي تتصرّف على نحو مخالف للقانون الدولي، الذي ينصّ على أن الاحتلال هو وضع مؤقت، وأن القوّة المحتلّة هي عملياً مؤتمنة على المنطقة لمنفعة السكان المحليين. وتتّصف السياسة المعلنة والخفيّة التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وتشمل هذه الانتهاكات النهب والسلب والقتل باسم القانون أو ضمن تجاهل القانون، وفي ظل غياب المساءلة في حالات ارتكاب مخالفات عنف ضد فلسطينيين أو تعدّد على ممتلكاتهم، على نحو يضمن حصانة شبه تامّة للمدنيين الإسرائيليين وأفراد قوات الأمن المتورّطين في هذه المخالفات. واعتداءات المستوطنين موجّهة بشكل أساسي ضد العائلات الفلسطينية في الريف الفلسطيني، والتي تعيش في مزارع صغيرة أو بقرى وبلدات في الضفة الغربية المحتلة محاذية للمستوطنات الإسرائيلية. والكثير من هؤلاء الفلسطينيين يعيشون في منطقة تسمّى بالمنطقة «ج» الخاضعة للسيطرة الأمنية والمدنية الصهيونية الكاملة، «حيث تتجلّى حيلة الضم الإسرائيلية بشكل أوضح». وأشار الخبراء إلى الأشكال المتعددة التي يتّخذها عنف المستوطنين، بما فيها العنف الجسدي، إطلاق الرصاص الحي، إضرار النار في الحقول والمواشي، سرقة وتخريب الممتلكات والأشجار والمحاصيل، إلقاء الحجارة وترهيب الرعاة وعائلاتهم.

وفي السياق قال المؤرّخ الإسرائيلي شلومو ساند، إن "المستوطنين اليهود منذ ما يزيد عن مائة عام، وفي بدايات الوجود الاستيطاني اليهودي على هذه الأرض، وهم يتعاملون مع العرب بالعداء والقسوة، ويعتدون عليهم من دون مبرّر، ويضربونهم بشكل مهين، بدون سبب؛ بل إنهم يتباهون بفعل ذلك، ولم يكن هناك من

يستطيع وقف هذا الاتجاه الدنيء والخطير". وأضاف "ساند" في مقال بصحيفة "هآرتس" أن "هذا السلوك العدواني ولّد لدى المهاجرين اليهود في حينه تغييراً مفاجئاً في ميلهم نحو الاستبداد، كما يحدث دائماً لـ"العبد الذي يصبح ملكاً". وأكد "ساند" أن "الضفة الغربية اليوم لم تعد من أملاك الإمبراطورية العثمانية، كما كان الأمر في حينه منذ ما يزيد عن قرن من الزمان، لكنها لا تزال الأرض نفسها، والتلال نفسها، والقرى نفسها تقريباً، وبالطبع مع أحفاد العرب انفسهم".

وأشار إلى أن "صراع المستوطنين اليهود مع جيرانهم الفلسطينيين والعرب لم يبدأ في عام 1967 أو عام 1948، بل بدأ مع بداية الاستيطان الصهيوني في نهاية القرن التاسع عشر، حين اقتلع المستوطنون الأوائل انفسهم، وتركوا بلدانهم الأصلية نتيجة لظاهرة كراهية اليهود". وإحدى أبرز الوسائل لتعميق السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية هي سياسة الاستيطان الاحلالية، وأساسها بناء المستوطنات والبؤر الاستيطانية في شتى أرجاء الأراضي المحتلة. ولا تنحصر سياسة الاستيطان في الاستيلاء على الأراضي لأغراض البناء والزراعة فحسب، بل تتعدّها لتشمل سلسلة من القيود، مثل تحديد ترتيبات أمنية في مساحات واسعة يُمنع دخول الفلسطينيين إليها، وشقّ شوارع للإسرائيليين فقط، والتنقيب عن الآثار كوسيلة للاستيلاء على الأراضي، وتأليف رواية تاريخية تلغي وجود الفلسطينيين.

كما تعمل الحكومات الإسرائيلية على التنصّل تدريجياً من التزامها بالعمل وفق القانون الدولي، وتتملّص باستمرار من واجبها لحماية حق التملك المكفول للفلسطينيين المحميين. وبالتالي نحن أمام سياسة "ضمّ زاحف"، علمًا بأن إسرائيل تتجنّب الضمّ الرسمي لمناطق الضفة الغربية خشية أن تضطر لمنح سكان الضفة الفلسطينيين مكانة مواطنين متساوين في الحقوق. وعلى الرغم من وضوح سياسة الحكومات الإسرائيلية وتجاهلها القضية الفلسطينية، وهي السمة المميزة لنهج أقطابها، فإنها حثّمت على الفلسطينيين "أن يتحمّلوا المسؤولية عن أفعالهم وأن يفهموا أن العنف سيواجهه برد حاسم، وأن الهدوء الأمني وانشغال الفلسطينيين بالشؤون المدنية سيؤديان إلى تطورات في المجال الاقتصادي وتقليل الاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي وإلى تقليص الصراع؛ وهذا الكلام هو ملخّص للسياسة الإسرائيلية القائمة على الحل الاقتصادي للقضية، أي إعطاء رشوة في شكل تسهيلات اقتصادية واجتماعية، مقابل السكوت أو التخلي عن الحقوق الشرعية الوطنية والقبول بالأمر الواقع .

من ناحية أخرى، تقول منظمة (بتسليم) الحقوقية الإسرائيلية إن بعض الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال إنما تم عبر أوامر عسكرية، أو عبر إعلانها "أراضي دولة" أو "مناطق إطلاق نار" أو "محميات طبيعية"، أو عبر مصادرتها، بينما استولى على بعضها الآخر مستوطنون بالتمكيد والقوة المجردة، عبر ممارسة عنف يومي ضد السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم. وأوضحت المنظمة الإسرائيلية، أن "المسارين قد يبدوان منفصلين، لكنهما في الواقع مسار واحد"، كاشفة أن "المستوطنين يمارسون عنفهم بدعم تام من السلطات الإسرائيلية، باعتبار ذلك جزءاً من استراتيجية نظام الأبارتهايد الساعي إلى قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية لاستكمال عملية الاستيلاء (الاستيطان) الجارية". وذهبت المنظمة إلى أن سلطات الاحتلال "تتيح للمستوطنين المكوث في أراضٍ سُلبت من الفلسطينيين بالعنف"؛ وعضاً عن إخلاتها، تمنح سلطاتها الدعم لعشرات البؤر و"المزارع" الاستيطانية، مع أنها أقيمت من دون ترخيص رسمي من الحكومة الإسرائيلية أو خطة تسمح بالبناء في تلك الأراضي.

خلال الأيام الماضية، صدرت تقارير عن منظمات حقوق إنسان إسرائيلية بشأن تصاعد وتفاقم واتساع اعتداءات المستوطنين الإرهابية ضد الفلسطينيين، إضافة إلى ما نُشر من معطيات لجهاز الأمن الإسرائيلي عن توثيق عشرات الاعتداءات من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين. بينما ذكرت منظمة "بيش دين" (توجد محاسبة) لحقوق الإنسان، فإنه تم توثيق 540 اعتداء للمستوطنين ضد فلسطينيين، في السنوات الثلاث الأخيرة. لكن الفلسطينيين قَدّموا 238 شكوى حيالها فقط إلى الشرطة الإسرائيلية بمساعدة "بيش دين"؛ وهذا ما أكدته منظمة "بتسليم" الإسرائيلية لحقوق الإنسان حول اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين، وتم توثيق قسم منها.

وفي السياق نفسه، قال مدير منظمة بتسليم، حغاي إعاد، إن الحديث عن اتجاه كهذا أو ذلك يمنع رؤية الصورة الكاملة. فهذا واقع دائم، ويحقّق إنجازات استراتيجية في سياق السيطرة على أراضٍ فلسطينية. وهذا ما تقوم "إسرائيل" بتنفيذه عبر عدة طرق، قسم منها يتم بصورة منظمة بمصادقة المحكمة؛ وأحياناً يتم ذلك بالعنف الذي يحقّق نتائج استراتيجية.

وقال عضو في لجنة تحقيق مستقلة بتفويض من الأمم المتحدة، إن تزايد عنف المستوطنين اليهود في الضفة الغربية المحتلة يشكّل "مصدر قلق كبير"، معلناً عن خطط لإجراء مزيد من التحقيقات. وتشهد الضفة الغربية

تصاعداً في العنف منذ 15 شهراً مع تصعيد للغارات والمداهمات الإسرائيلية. وأثار مسؤولون أميركيون وأوروبيون مراراً قضية هجمات المستوطنين على الفلسطينيين، التي بلغت مستويات قياسية مرتفعة العام الماضي، واستمرت في الزيادة منذ تولّى حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ذات النزعة الدينية القومية، السلطة في يناير/ كانون الثاني الماضي، والتي سرّعت وتيرة التوسع الاستيطاني. وقال ميلون كوئري، عضو لجنة التحقيق المفوضة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: "نحن منزعجون جداً، لأنّ عنف المستوطنين ازداد بشكل كبير في الأشهر الماضية وصار... في الواقع وسيلة يتم من خلالها ضمان ضم (إسرائيل للمناطق)".

وألقت لجنة التحقيق كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان، ومقرّه جنيف، في وقت سابق، متّهمة الحكومة الإسرائيلية بفرض قيود متزايدة على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. وفي الخلاصة إن هدف "إسرائيل" والمستوطنين وإرهابهم هو سلب الأراضي من الفلسطينيين والتغيب على حياتهم.

2 - العنف يسجّل مستوىً قياسياً:

تصاعدت هجمات المستوطنين على الفلسطينيين، بعد مقتل 4 إسرائيليين تعرّضوا لإطلاق نار بالقرب من مستوطنة "عيلي" شمال الضفة الغربية، وذلك في أعقاب اقتحامات نفّذها جيش الاحتلال في جنين، أسفرت عن سقوط شهداء ومصابين من الفلسطينيين. وبلغت هجمات المستوطنين على الفلسطينيين مستويات قياسية مرتفعة العام الماضي، واستمرت في الزيادة منذ تولّى حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اليمينية الدينية السلطة في يناير/ كانون الثاني الماضي، والتي سرّعت وتيرة الهجمة الاستيطانية. وذروة الاعتداءات على الفلسطينيين جاءت بحماية قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي، عندما هاجم مستوطنون منازل الفلسطينيين على أطراف بلدة حوارة جنوب نابلس، وأطلقوا الرصاص الحي تجاه الشبان الذين تصدّوا لهم، وأحرقوا مركبة.

وتصاعد الهجوم بتجمّع المستوطنين في عدد من مفترقات وشوارع الضفة الغربية، ورشقوا مركبات الفلسطينيين بالحجارة، في حوارة، وجنوب نابلس، وعند مدخل مستوطنة "كدوميم" ومدخل كفر لاقف شرق قلقيلية، وقرب بيت عوا، غرب دورا في الخليل. وأصيب 34 مواطناً، بجروح مختلفة جرّاء اعتداءات المستوطنين في المنطقة الممتدة من ترمسعيا شرق رام الله حتى دير شرف غرب نابلس.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" عن مسؤول ملف الاستيطان شمال الضفة أن اعتداءات المستوطنين أسفرت عن إصابة 34 مواطناً بالرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وبالحجارة والاختناق بالغاز المسيل للدموع، كما طالت 140 مركبة للمواطنين، بينها إحراق مركبة إسعاف ومركبة لمواطن من حوارة. وأوضح المسؤول أن المستوطنين شنوا اعتداءات على قرى وبلدات ترمسعيا وبيت فوريك وعورتا واللبن الشرقية والساوية وزعترة وياسوف ودير شرف، مشيراً إلى أن المستوطنين أحرقوا مساحات واسعة من المحاصيل الزراعية ومشاطب سيارات ومغسلة في مدخل اللبنة الشرقية. كما هاجم مستوطنون قرية بيتين شرق رام الله، وكسروا زجاج عدد من المركبات ومنازل المواطنين، ومحال تجارية. وذكرت "وفا" أن مستوطنين هاجموا منازل المواطنين بين قرية بيتين وبلدة دير دبوان، وحطّموا زجاج المركبات على الطريق. واعتدى عشرات المستوطنين على مركبات المواطنين بالحجارة، بعد أن تجمعوا بالقرب من مدخل قرية ياسوف شرق سلفيت. وهاجم عشرات المستوطنين مركبات المواطنين بالحجارة، بعد أن تجمعوا على عدد من الطرق والمفترقات الرئيسية المؤدية لمدينة الخليل وبلداتها.

وقال ميلون كوثيري، عضو لجنة التحقيق المفوضة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: "نحن منزعجون جداً لأن عنف المستوطنين ازداد بشكل كبير في الأشهر الماضية، وصار في الواقع وسيلة يتم من خلالها ضمان ضم إسرائيل للمناطق". وألقت لجنة التحقيق كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان، ومقره جنيف، في وقت سابق متّهمة الحكومة الإسرائيلية بفرض قيود متزايدة على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية.

3 - سلب حقوق الإنسان الفلسطيني:

يرتبط إنشاء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بنظام معقد من السياسات الصهيونية التي تؤثر سلباً على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. فسياسة التخطيط التي تنظم بناء المساكن والمباني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تشكل معضلة صعبة للغاية. وكان الأمين العام للأمم المتحدة ولجنة القضاء على التمييز العنصري قد لفتا إلى الطبيعة التمييزية لسياسة التخطيط الإسرائيلية. وعلى سبيل المثال، وضعت السلطات الإسرائيلية، في القدس الشرقية، خطاً خصّصت في إطارها 13 بالمائة فقط من مساحة المدينة لمشاريع البناء التي يقوم بها الفلسطينيون، في مناطق معظمها مبني أصلاً.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على الفلسطينيين، من أجل الحصول على رخصة بناء في هذه المنطقة، الخضوع لعملية طويلة مملّة وباهظة التكاليف. وحتى إذا كانت شروط الحصول على رخصة بناء في القدس الغربية مشابهة، فإن نقص استثمار البلدية في الهياكل الأساسية العامة وتخصيص موارد الميزانية على نحوٍ غير منصف في القدس الشرقية يجعلان استيفاء الفلسطينيين لجميع الشروط اللازمة للحصول على رخصة البناء أمراً في غاية الصعوبة. ونتيجة لذلك، شُيّد ما لا يقل عن 33 في المائة من منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية بدون الحصول على رخص البناء الإسرائيلية المطلوبة، مما يعرّض ما لا يقل عن 93% من سكان هذه المنازل لخطر الطرد وتدمير منازلهم وتشريدهم. وفي المنطقة "جيم" من الضفة الغربية، يحظر على الفلسطينيين تشييد أي بناء في حوالي 70 بالمائة من الأراضي، وهم يخضعون لقيود صارمة في الـ 30 في المائة المتبقية من المنطقة. وقد حُصّص أقل من واحد في المائة من المنطقة "جيم" لتنمية المناطق الحضرية الفلسطينية. وتفيد الإدارة المدنية الإسرائيلية بأن 2.3 في المائة فقط من طلبات الرخص التي تقدّم بها فلسطينيون بين عامي 2009 و2012 في المنطقة "جيم" حظيت بالموافقة. وفي الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2013، سُجّل هدم 477 مبنى فلسطينياً في المنطقة "جيم"، ما أدى إلى طرد وتشريد 644 شخصاً، نصفهم من الأطفال.

وعلى نقيض ذلك، توفّر السلطات الإسرائيلية للمستوطنات تخطيطاً تفصيلياً، وتضع سياسات تفضيلية، تشمل تقديم الحوافز والمزايا للمستوطنين، ومنح الأراضي لتوسيع المستوطنات وربطها بالخدمات والهياكل الأساسية العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التطبيق الصارم لقوانين التخطيط على المجتمعات الفلسطينية، الذي يتسبب في عدد كبير من عمليات طرد الفلسطينيين وهدم مبانيهم، تقابله المرونة التي تُظهرها سلطات التخطيط حيال المستوطنات والمستوطنين الإسرائيليين. ويكشف التقاعس الواسع في إنفاذ القوانين الذي يمنح سلطة الطرد وهدم المباني حين ينتهكها المستوطنون الإسرائيليون، النقاب عن التمييز في تطبيق سياسة التخطيط. وكما تبين أعلاه، فحتى إذا كانت قوانين التخطيط لا تنص من حيث المبدأ على شروط مختلفة إن كانت تتعلق بالفلسطينيين أو بالمستوطنين الإسرائيليين، فهي تفرض على عمليات البناء الفلسطينية شروطاً يستحيل استيفاؤها. وفي المقابل، لا يواجه المستوطنون الإسرائيليون هذه الصعوبات فيما يتعلق مثلاً بمنح رخص البناء والمشاركة في عملية التخطيط. ويخالف ذلك بشكل واضح التزامات "إسرائيل" الدولية في مجال حقوق

الإنسان، لا سيما مبدأ عدم التمييز فيما يخص الحق في السكن اللائق الذي ينص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صدقت عليه "إسرائيل".

4 - عدوانية المستوطنات الإسرائيلية:

تحتل المستوطنات جزءاً واسعاً من الأرض الفلسطينية، وهو ما يحول دون قدرة الفلسطينيين على تطوير مواردهم الطبيعية والحفاظ عليها بشكل مُجدٍ أو مُستدام. وحُصص ما نسبته نحو 43 في المائة من الأراضي في الضفة الغربية للمستوطنات. وأعاق هذا الوضع، مقروناً باضطلاع "إسرائيل" بمسؤولية التخطيط وتصنيف المناطق في المنطقة جيم، بشكل ملحوظ، إمكانية ممارسة الفلسطينيين لمجموعة واسعة من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وتتحكّم "إسرائيل" في جميع مصادر المياه في الضفة الغربية، وتمنع عملياً الفلسطينيين من الحفاظ على الموارد المائية أو تتميتها بشكل ملائم. وهي تحصل على ما يقارب ثلث المياه التي تستهلكها من نهر الأردن، بينما تحرم الفلسطينيين من الوصول إلى ضفاف النهر. وتستخرج "إسرائيل" كذلك جزءاً كبيراً من مياهها من الخزّان الجوفي الجبلي الذي يشكّل أكبر مورد مائي في المنطقة. وتملك شركة المياه الوطنية الإسرائيلية "ميكوروت" جميع نُظم إمداد المياه في الضفة الغربية، وتورّد قرابة نصف المياه التي تستهلكها المجتمعات المحلية الفلسطينية. ويُقال إن شركة المياه الوطنية الإسرائيلية "ميكوروت" تقلّص كميات المياه المورّدة إلى الفلسطينيين بشكل كبير خلال أشهر الصيف لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية في "إسرائيل" والمستوطنات. ومن أكثر الأمثلة رمزية، مثل قرية كفر الديك قرب أرييل، وهي واحدة من أكبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

فحين تقلّ الموارد المائية في أشهر الصيف، تغلق شركة "ميكوروت" الصمامات التي تغذي كفر الديك، لكي لا تتأثر وتيرة تزويد مستوطنة أرييل بالمياه. وتتخلص مستوطنة أرييل أيضاً من مياه الصرف الصحي بطرق غير ملائمة، تؤدي إلى تلويث الينابيع التي يعتمد سكان كفر الديك عليها للحصول على مياه الشرب وللزراعة. وبالتالي يُجبر الكثير من المجتمعات الفلسطينية، بسبب هذا التقليل الحاد في الموارد المائية والتغطية المحدودة لشبكة المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة، على شراء مياه توزّع بواسطة شاحنات للمياه بتكلفة يُقال إنها تفوق ثماني مرات التكلفة التي يدفعها المستوطنون. ويكون الحال كذلك حتى حين تكون

أغلبية كميات المياه استُخرجت أصلاً من مصادر فلسطينية. ويبلغ متوسط ما يستهلكه الفرد الواحد من المستوطنين الإسرائيليين يومياً 369 لتراً من المياه المخصصة للاستخدام المنزلي، في حين لا يتوفر للفلسطينيين سوى 70 لتراً للفرد الواحد يومياً.

وتفيد منظمة الصحة العالمية بأن الاستفادة من 100 لتر أو أكثر من المياه للشخص الواحد في اليوم هو المعدل الأمثل، بينما يحتاج الشخص إلى كمية تتراوح بين 50 لتراً و100 لتر في اليوم لضمان الوفاء باحتياجاته الأساسية ولتجنب نشوء الكثير من المخاوف الصحية. بالإضافة إلى ذلك، وثق الكثير من الحوادث التي استولى فيها مستوطنون على موارد الفلسطينيين المائية عنوة، بممارسة العنف والتهديد والترهيب. ويقوم المستوطنون كذلك حواجز مادية، كالأسيجة مثلاً، لمنع الفلسطينيين من الوصول إلى الينابيع.

5 - ضرب المقومات المعيشية:

تُعَدّ زراعة الزيتون، إلى جانب كونها عنصراً حيوياً من الثقافة الفلسطينية، ركناً من أركان الاقتصاد الفلسطيني. وتفيد منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، بأن إنتاج الزيتون يمثل ما يناهز 2 بالمائة من القيمة الإجمالية للدخل الزراعي في الأرض الفلسطينية المحتلة، تعتمد عليها إلى حد ما 100 ألف أسرة تقريباً في كسب عيشها. وتُسقى أغلبية أشجار الزيتون في الضفة الغربية من مياه الأمطار، ما يجعل مزارعي الزيتون عرضة لخطر الجفاف. ومن شأن تقنيات الريّ أن تحسّن الوضع بشكل كبير، لكنه يتعذر على الفلسطينيين الوصول على نحو كافٍ إلى معظم المصادر المائية، ويتعين عليهم شراء المياه من إمدادات مياه الشرب لاستخدامها في الري. ولا تتعدى مساحة الأراضي المزروعة التي تستفيد من الري في الضفة الغربية 6.8 بالمائة.

أما المستوطنات الإسرائيلية، فتُمدّ بكميات وافرة من المياه، ويشجع العديد منها في زراعة محاصيل تتطلب كميات كبيرة من المياه مثل الموز. ولا يقوى المزارعون الفلسطينيون على المنافسة في هذه الظروف، ما يؤدي إلى هيمنة منتجات المستوطنات على الأسواق الفلسطينية. وغالباً ما يعتدي المستوطنون على أراضي المزارعين الفلسطينيين ويُنلفون أشجار الزيتون. وتحتاج شجرة زيتون عمرها 50 عاماً تعرّضت للضرر إلى خمس سنوات قبل أن تُثمر مجدداً، وإلى 20 عاماً قبل أن تبلغ مستوى مرتفعاً من الإنتاج. وتبلغ تكلفة العناية

بكل شجرة زيتون متضررة عمرها 50 عاماً حوالي 750 دولاراً أمريكياً. وغالباً ما يستهدف عنف المستوطنين المراعي التي يستخدمها الرعاة .

وتؤثر الحالات المذكورة أعلاه على الفلسطينيين الذين يعتمد نمط عيشهم على الزراعة وحقهم في العمل. بالإضافة إلى ذلك، تعيق هذه الحالات إمكانية وصولهم إلى سبل كسب العيش، ما يؤثر على العديد من حقوق الإنسان المكرّسة لهم .

من ناحية أخرى، تتابع حكومة الاحتلال مصادرة الأراضي الفلسطينية وتجريفها، ويقوم جنودها بالحماية المباشرة للسرقة والتعدي والتدمير. والمستوطنون لا يفعلون غير متابعة جهد إجرامي مفتوح على نهج كيانهم. ويجسدّ عداؤهم للشجرة خلاصة معنى "إسرائيل" نفسها.

تتميز أشجار الزيتون بالقدرة على التكيف والعيش طويلاً، وفي ظروف قاسية؛ فهل لاحظ المستوطنون شجراً بينها وبين الفلسطيني؟ منذ عام 1967، حين احتلت "إسرائيل" الضفة الغربية، صار موسم الزيتون موسماً لعنصرية فائقة وكراهية إجرامية وإرهاب ضد البشر والشجر والحجر.

فالزيتونة شجرة مباركة في الإسلام. ومع حلول شهر تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، يبدأ فلاحو فلسطين (والمنطقة العربية) بالاستعداد لقطاف ثمار الزيتون، في تكرار لإرث ضارب في أعماق التاريخ. ويفيض هذا الموسم عن كونه نشاطاً زراعياً واقتصادياً؛ فالشجرة الشهيرة هي أيضاً جزء من الإرث الطقسي والديني لأديان المنطقة والعالم. لكن، ومنذ عام 1967، حين احتلت "إسرائيل" الضفة الغربية، صار الموسم إطاراً للعنصرية الفائقة والكراهية الإجرامية والإرهاب ضد البشر والشجر والحجر. وبحسب رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، فإنه منذ عام 1967، حين احتلت "إسرائيل" الضفة الغربية لنهر الأردن، حتى الآن، اقتلع المستوطنون أكثر من 2.5 مليون شجرة من أراضي فلسطين، وقد خصّوا شجرة الزيتون بجلّ كراهيتهم، حيث بلغ عدد أشجار الزيتون المقتلعة 800 ألف شجرة. وبالتالي، تتفوق، في هذا المجال، ثقافة التطرف والكراهية والإرهاب على نفسها. فالمنطق البسيط للكائنات على الأرض، بمن فيها البشر، أن المحتلّ الذي يعتقد أن هذه البلاد هي الأرض التي وعده بها الخالق (وبريطانيا العظمى!) لا يمكن أن يقوم بإحراق وتدمير وقطع شجرها. لكن الحال، في ظاهرة "إسرائيل" ومستوطنيها، يعادي هذا المنطق البسيط؛ إذ تتميز أشجار الزيتون بالقدرة على التكيف والعيش طويلاً، وفي ظروف قاسية. فهل لاحظ المستوطنون شجراً بينها وبين الفلسطيني؟

يُعتبر الزيتون، والزراعة عموماً، مصدر الدخل الأكبر للفلاحين الفلسطينيين؛ والأشجار هي ذخيرة الأمان لهم، ومصدر رزقهم الوحيد في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة. فهل مطلوب من زعران المستوطنين تدمير اقتصاد الفلسطينيين، فلا يعود لديهم ما يقيم أودهم ويقيتهم؟

لا يكتفي المستوطنون بالتدمير والقلع والحرق، بل يقومون أيضاً بسرقة أكياس الزيتون ممن قاموا بالشغل عليها طوال سنة. كما يقومون بوضع كمائن للمزارعين ويضربونهم ويهددونهم ويرشقونهم بالحجارة، ويسرقون منهم ما يحملونه من مال أو هواتف. وخلال هذه الملحمة المستمرة بين الفلاحين الفلسطينيين والمستوطنين، تتابع دولة الاحتلال مصادرة الأراضي وتجريفها، ويقوم جنودها بالحماية المباشرة للسرق والتعدي والتدمير.

6 - العنف من خلال التلويث البيئي:

فاقت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية الشواغل البيئية القائمة. وأجرت مصادر إسرائيلية رسمية دراسة مشتركة بينت أن 81 مستوطنة إسرائيلية من أصل 121 مرتبطة بمرافق الصرف الصحي. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال 5.5 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة تتدفق من المستوطنات إلى الضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك، يُرمى 80 بالمائة من النفايات الصلبة الناتجة عن نشاطات المستوطنين في مكبات موجودة في الضفة الغربية وغير مخصصة لدفن النفايات. وتنتقل "إسرائيل" النفايات الإلكترونية من أراضيها ومن المستوطنات إلى مناطق قريبة من المجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة الغربية. وعلى سبيل المثال، يقع العديد من ورش النفايات الإلكترونية غير الشرعية التي تشغلها جهات تدوير غير شرعية، في إذنا قرب ينابيع المياه، ما يؤدي إلى تغلغل المواد الكيميائية السامة والمواد السميّة، كالأزبنق في الأرض وتلويث المياه. ويقع العديد من الورش على مقربة من الأراضي الزراعية، وهو ما يهدد التنوع البيولوجي الزراعي ونوعية المنتجات الزراعية.

ويعتقد الأطباء المحليون بوجود رابط بين النفايات الإلكترونية وارتفاع الأشكال المختلفة من السرطان التي تصيب الفلسطينيين. وتحدثت منظمات حقوق الإنسان عن أثر رمي النفايات الصناعية والكيميائية الناجمة عن المستوطنات الإسرائيلية الصناعية، كمجمع بركان الصناعي والمصانع الكيميائية في الضفة الغربية، وحدّرت من خطر هذا الأثر. وعلى سبيل المثال، تصبّ مستوطنة أرييل نفايات الصرف الصحي السائلة

والنفايات الصناعية الخاصة بها في نهر صغير وفي أراضي زراعية، ما يتسبب بتلويثها وجعلها غير صالحة للزراعة. وقد توقّف مرفق معالجة النفايات في أرييل عن العمل في عام 2008. وتصب مياه الصرف الصحي الصادرة عن المستوطنة منذ ذلك الحين في قريتي عين المطوي وسلفيت، ثم تسيل غرباً عبر الأراضي الزراعية لتصل إلى قرى بروقين وكفر الديك وتمر بقرب بئر ارتوازي محلي. كما تطبّق "إسرائيل" سياسات وقوانين وممارسات تقييدية على البنى الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وينطبق ذلك أيضاً على مشاريع الهياكل الأساسية المتعلقة بإدارة النفايات، وهو ما أسفر عن تقليل المشاريع الفلسطينية، لا سيما في المنطقة "جيم". وبما أن أراضي المنطقتين "ألف" و"باء" مبنية في معظمها، تبقى المواقع الملائمة لمعالجة النفايات متوفرة في المنطقة "جيم". ويبدو أن هذا الوضع يفاقمه تأخر السلطات الإسرائيلية في عملية المصادقة والترخيص التي قد تستغرق أكثر من عقد أحياناً. بالإضافة إلى ذلك، ربطت "إسرائيل" بين تطوير المشاريع وخدمة المستوطنات، وهذا ما يفاقم الوضع، لأن السلطة الفلسطينية ترفض تلقائياً التعامل مع المستوطنات لتلافي إعطائها أية شرعية قانونية. وعلى سبيل المثال، رفضت "إسرائيل" في عام 2009 رخصة لمشروع تمّوله ألمانيا لبناء مرفق لمعالجة المياه لسلفيت في المنطقة "جيم". واستند الرفض إلى رغبة "إسرائيل" في بناء مشروع مشترك يشمل معالجة مياه الصرف الصحي لمستوطنة أرييل. وينص الاقتراح على مرور مياه الصرف الصحي غير المعالجة على مسافة 12 كلم عبر قريتي بروقين وكفر الديك باتجاه الخط الأخضر، حيث يُفترض تشييد المرفق المقترح.

7 - العنف بانتهاك حقوق التعليم:

وُثقت حالات اعتداء نُفذتها مجموعات من المستوطنين على مدارس في القرى الفلسطينية. وغالباً ما أدت هذه الاعتداءات إلى مواجهات بين المستوطنين والسكان المقيمين، يتبعها تدخل لقوات الأمن الإسرائيلية التي تستخدم الغاز المسيل للدموع والرصاص المعدني المغلف بالمطاط والذخيرة الحيّة لتفريق الفلسطينيين. وفي حالة وثقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قامت مجموعة من 30 مستوطناً تقريباً، أغلبيتهم ملثّمون، في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2013، بمهاجمة مدرسة في قرية جلود. ورشق بعضهم المدرسة بالحجارة، بينما حاول البعض الآخر الدخول إلى ساحة المدرسة من الباب الرئيسي وعبر السياج. وأقل

الأساتذة الأبواب من الداخل لحماية الأطفال؛ ثم شرع المستوطنون بتدمير السيارات المركونة داخل المدرسة وفي جوارها، وأضرموا النار في كروم الزيتون المجاورة. ونجم عن هذا الهجوم تدمير خمس سيارات وحرقت أكثر من 350 شجرة زيتون. وقرية جلود مُحاطة بست مستوطنات إسرائيلية، إلى جانب معسكر للجيش الإسرائيلي؛ وغالباً ما تكون هدفاً لعنف المستوطنين، لا سيما في موسم جني الزيتون. وبالإضافة إلى الاعتداء على المدارس، غالباً ما ينفذ المستوطنون هجمات عنيفة على الأطفال أثناء توجههم إلى المدارس، بما فيها رشق الحافلات التي تُقلّ الأطفال بالحجارة. وفي بعض المواقع في الضفة الغربية، تؤمّن قوات الأمن الإسرائيلية حراسة للأطفال حفاظاً على سلامتهم، لكن يتعدّر الاتكال على هذه الحراسة بشكل دائم، وهي غالباً ما لا تكون متوفرة.

8 - العنف وعدم المساءلة:

يواصل المستوطنون الإسرائيليون مهاجمة الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ولا يزال عدم المساءلة الفعلية وعدم حماية السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين من هذه الحوادث، يبعثان على القلق الشديد، بحيث إن 80 % من الشكاوى المقدّمة للنيابة العسكرية بخصوص ارتكاب مخالفات ضد فلسطينيين تُغلق بدون إجراء أي تحقيق جنائي . ويشكّل إخفاق "إسرائيل" المستمر، والمتعمد غالباً، في الامتثال لواجباتها القانونية في هذا المجال جزءاً من إخفاقات منهجية أوسع نطاقاً في ضمان حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وسمح ذلك باستمرار عنف المستوطنين بدون رادع، بل وبزيادته أحياناً. و"إسرائيل" مُلزّمة بموجب القانون الدولي بحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم من عنف المستوطنين، وضمن المساءلة عن الجرائم المرتكبة، وتوفير سبل الإنصاف عن أي انتهاكات تُرتكب بحقهم. وينبع ذلك من التزامات "إسرائيل" كسلطة احتلال، بما في ذلك التزاماتها المتعلقة بحماية الفلسطينيين في الأرض المحتلة وضمن حقوقهم، التي تستلزم منع الأفراد أو المجموعات، بمن فيهم المستوطنون، من التدخل في تمتّع الفلسطينيين بحقوقهم. وقد وثّقت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات هذه الاتجاهات بشكل دقيق. لكن السلطات الإسرائيلية لا تزال تُخفق، بأساليب الاحتيايل والتواطؤ، في حماية المجتمعات الفلسطينية. ويبين العدد الكبير والمتنامي من الجرحى الذين توقعهم قوات الأمن الإسرائيلية بين الفلسطينيين في الحوادث مع المستوطنين، أن قوات الأمن تتدخل، عادة،

في سياق عنف المستوطنين، لتفريق الفلسطينيين لا لحمايتهم من الاعتداءات. وما يُفقم هذا الوضع هو استمرار غياب أية مسائلة فعّالة عن الاعتداءات التي يقترفها المستوطنون ؛ ولا تزال السلطات الإسرائيلية تتعاس في التحقيق على نحو فعّال في القضايا الجرمية وفقاً لما يقتضيه القانون الدولي. وأفادت المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية (يش دين) - توجد محاسبة، في أرقام أصدرتها أخيراً بأن نسبة مرتفعة للغاية وصلت إلى 97.9 بالمائة من القضايا التي رُفعت بسبب أضرار ألحقت بأشجار الفلسطينيين ومحاصيلهم الزراعية أُفقت من دون توجيه أي اتهام لأحد. وأفاد الضحايا الذين قابلتهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن الشرطة لم تُبلغهم عن أي تقدم في التحقيقات. وفي قضية وثّقتها المفوضية، على سبيل المثال، انهال مستوطنون بالضرب على رجل حتى الإغماء وكسروا جمجمته بأنبوب معدني وبحجارة، قرب سلواد في محافظة رام الله، في 11 نيسان/أبريل 2013. وتقدّم الرجل في 21 نيسان/أبريل 2013 بشكوى لدى مخفر الشرطة في مستوطنة بنيامين. وقيل إن الشرطة لم تكن قد أعطته أية معلومات عن قضيته. ويتناقض هذا النقص في اتخاذ الإجراءات تناقضاً صارخاً مع التحقيقات التي تُجرى في الاعتداءات بحق المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية. وأعلنت السلطات الإسرائيلية عن بعض المبادرات الإيجابية الشكلية، بما فيها إنشاء وحدة خاصة تابعة للشرطة تُعنى بمكافحة جرائم الكراهية القومية والاعتداءات القائمة على مفهوم "دفع الثمن". لكن من المؤسف أن هذه المبادرات لم تُسفر عن أي تدنٍ في عدد الحوادث التي يرتكبها المستوطنون بحق الفلسطينيين؛ بل إن هذا النوع من الجرائم أخذ بالارتقاع.

9 - ردّة فعل الفلسطينيين:

بالنسبة لآلاف الفلسطينيين الذين يعيشون بالقرب من المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، لا يمر أسبوع من دون وقوع هجوم عليهم من جانب المستوطنين. وغالباً ما تكون الهجمات مميتة، ويتم ارتكابها في ظل إفلات كامل من العقاب. هذا ما استخلصته يمني باتل في تحقيق نشره موقع Middle East Eye، في 26 آذار/مارس 2018، وأشارت فيه إلى أنه في التلال المحيطة بمدينة نابلس وعشرات القرى الصغيرة، يوجد حزام استيطاني إسرائيلي معروف بالعنف، على غرار أبراج المراقبة، وأن "أكثر هذه المستوطنات شهرة، والتي تم بناؤها جميعاً في انتهاك للقانون الدولي، هي مستوطنة يتسهار الدينية"، التي يهاجم مستوطنوها، بصورة

شبه يومية، سكان القرى الفلسطينية الست الواقعة في الوادي أسفل يتسهار، وهي مادما وبورين وعصيرة القبلية وحوارة وعوريف وعورتا، وأن هذه الهجمات والأحداث التي تليها، "تتكشف دائماً بالطريقة نفسها تقريباً: يقتحم المستوطنون قرية، ويحاول الشباب الفلسطينيون دفعهم إلى التلال، ويصل الجنود الإسرائيليون لحماية المستوطنين وقمع الفلسطينيين بالغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والذخيرة الحية". وتتابع أن هذا النمط من الهجمات، الموثق جيداً، وصل ذروته يوم السبت، في 10 آذار/مارس 2018، عندما أُقتل عمير عمر شحادة البالغ من العمر 19 عاماً على يد جنود إسرائيليين خلال إحدى غارات المستوطنين على قرية عوريف، حيث تقع مجموعة من المنازل الفلسطينية على بعد 200 متر فقط من يتسهار"، وذلك عندما حاول مع عدد من زملائه، العاملين مثله في قطاع البناء، ومن شباب القرية، التصدي للمستوطنين. وبالنسبة لعائلة شحادة، فإن المستوطنين مسؤولون عن مقتل ابنهم بقدر مسؤولية الجنود الذين أطلقوا النار عليه. وعندما سُئل والده عما إذا كانوا يعتزمون السعي لتحقيق العدالة في مقتل عمير، أجاب ساخطاً: "لماذا؟ ما الفائدة؟ فالجنود الذين قتلوا ابني سيكونون هم الذين سيتخذون القرار بشأن قضيته في المحكمة"، في إشارة إلى المحاكم العسكرية الإسرائيلية التي أسمتها جماعات حقوق الإنسان "محاكم وهمية"؛ وأضاف: "قتل الجنود والمستوطنون الكثير من الناس قبل عمير ولم يلحق بهم أي شيء. لم يكن ابني ضحيتهم الأولى ولن يكون الأخير".

10 - العنف يافقد الأمل:

«...استيطاننا إما أن يتوقف وإما أن يتواصل ضد رغبة السكان الأصليين. وبمقدوره أن يتواصل ويتطور بحماية قوة مدافعة مستقلة - جدار حديدي لن يكون بمقدور السكان المحليين اختراقه». هذا ما ورد في مذكرة مؤسس الحركة التصحيحية الصهيونية، زئيف جابوتنسكي (الجدار الحديدي). يُترجم ذلك في إخضاع السكان الأصليين إلى حد إفقادهم أي بصيص أمل في التغلب على دولة الاحتلال، وذلك من طريق ممارسة القهر والقوة ضدهم. وإفقاد الأمل لا يتمظهر في استخدام الدولة الرسمية، متمثلة بجيشها، العنف والقوة العسكرية ومصادرة الأرض بموجب «القانون»، فحسب، بل أيضاً في ممارسة مستوطنها العنف والإرهاب بشكل ممنهج ضد الفلسطينيين؛ بحيث يصبح هؤلاء المستوطنون بمنظمتهم المختلفة بمثابة «يد يميني» للمؤسسة الرسمية.

صحيح أن الصهيونية قدّمت نفسها كحركة أيديولوجية علمانية قائمة على أسس العضوية، مثل وحدة الدم والقومية وغيرها، جاعلة من الاستيطان يبدو وكأنه مشروع استعماري بحت. غير أن الصهيونية واستيطانها لم يتحققا إلا بفضل سطوة العنف والإرهاب التي تدفع بها، وتبرّرها، عناصر غيبية تقوم على فلسفة القوة المطلقة للوعد الإلهي، والتي غالباً ما تجد تأويلاتها في التوراة المزيّفة والأدب التلمودي، حيث في مقابل كل تمجيد للذات اليهودية وتعظيمها هناك تحقير للأغيار (كل غير اليهود).

من هنا يمكن فهم استنتاجات الباحث الصهيوني، يسرائيل شاحاك، الذي اعتبر أن السياسات الفعلية الممارسة في إسرائيل هي محطة من التفاعلات بين الاعتبارات الاستراتيجية الواقعية وبين المؤثرات الأيديولوجية اليهودية. وعلى هذا الأساس قد يُقرأ انزياح المجتمع اليهودي في "إسرائيل" أكثر فأكثر نحو اليمينية الصهيونية الدينية على أنه نتيجة طبيعية وبديهية. ويظهر هذا الاتجاه لا في سيطرة المعسكر اليميني الصهيوني على مقاليد الحكم، أو في استمرار السياسات الممارسة ضد الفلسطينيين، فحسب، ولكن أيضاً من طريق تمدد واتساع دائرة المنظمات الصهيونية لناحية الكم والأهداف، إلى حدّ أصبحت فيه هذه التنظيمات تحدّد وترسم السياسات العامة في دولة العدو تجاه أبناء الأرض الفلسطينيين. والهدف من الممارسات المتّبعة هو إفقاد الفلسطينيين الأمل، والنيل من صمودهم، من طريق اتباع كافة السبل التي تهدد حياتهم وممتلكاتهم وتنتهك مقدساتهم، بما يضمن توفير كل عناصر الطرد في مقابل توفير عناصر الجذب للمستوطنين. وما كان لعنف هذه التنظيمات أن يستمر إلاّ لأنه مرآة للمؤسسات الأمنية والعسكرية والسياسية الرسمية، وحتى التشريعية في "إسرائيل". وعلى سيرة الأخيرة، قليلة هي الحوادث التي ثبت فيها اعتداء المستوطنين على الفلسطينيين ونال الأولون عقوبتهم المخفّفة بحسب البيانات التي وثّقها منظمات حقوقية إسرائيلية على مدى سنوات.

ومن خلال المتابعة يُلاحظ أن السمة العامة غالباً لهذه التنظيمات هي عقائدية دينية، ووطنية قومية صهيونية. أمّا لماذا تمارس عنفها من هذه المنطلقات؟ فأولاً: «لارتباطها المقدّس بهذه الأرض» كما تزعم. وثانياً: لمعرفتها، في المقابل، بارتباط الفلسطيني بأرضه وطنياً وعقائدياً. ولذلك، فإن مجمل نشاطها يستهدف ضرب ومحو هذا الارتباط من جهة، وترسيخ ارتباط اليهودي «بأرضه» من جهة أخرى. ويظهر ذلك في استهدافها المقدسات، وسلب المساكن والممتلكات، وتهويد كل ما تستولي عليه؛ والجزء الأكبر منها ينشط في الضفة والقدس المحتلتين.

يحصل ذلك كله بالتوازي مع تعميق جذور الاستيطان، عبر إقرار الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة آلاف المشاريع الاستيطانية والوحدات السكنية في الضفة، والمحاولات العديدة لضمها إلى السيادة الإسرائيلية. فيما المجموعات الإرهابية تنشط في الاستيلاء على الأراضي هناك، من طريق التضييق على السكان الفلسطينيين، والاعتداء على أراضيهم وحرق محاصيلهم الزراعية، وأيضاً في ترويعهم وقتلهم مثلما حدث مع عائلة الدوايشة التي استشهد أفرادها حرقاً على أيدي إرهابيي هذه التنظيمات، والتي اتضح أنه ولو اختلفت أسماؤها، فإنها تُدار من قبل الشخصيات والحاخامات أنفسهم، وتعتنق الأيديولوجيا الصهيونية الدينية نفسها؛ كما أنها تتلقى الدعم من الجهات الخارجية والداخلية ذاتها.

11 - خاتمة:

في كل عام يواجه الشعب الفلسطيني موجات من عنف المستوطنين، وسرقة المحاصيل أو حرقها، وقطع الأشجار خلال موسم قطف الزيتون، وتخريب الممتلكات؛ وهي أمور تحدث باستمرار. ونتيجة لهذا العنف والتخريب أصبح دخول الفلسطينيين لأراضيهم الزراعية أمراً محدوداً وصعباً للغاية: ففي بعض الأراضي يكون الدخول محظوراً بشكل رسمي من قبل الجيش الإسرائيلي من دون تنسيق سابق. وفي الأراضي الأخرى، يخاف الفلاحون الفلسطينيون من الدخول بحرية بسبب عنف المستوطنين واعتداءاتهم، التي كان أبرزها الهجوم المنظم من قبل عصابات شببية التلال ومجموعات تدفيع الثمن، وما بات يُعرف الحرس الوطني الخاضع لإمرة بن غفير، على مدينة حوارة جنوبي نابلس، مساء يوم الأحد 26 فبراير/شباط 2023؛ حيث قامت بعملية "هيجان" مدمر، وأحرقت عشرات البيوت والسيارات. وفي السياق، قالت صحيفة واشنطن بوست، إنه لا يوجد فرق كبير بين هؤلاء المستوطنين المتطرفين وبين معظم الشخصيات في الائتلاف الحاكم. ووصف بعض المعلقين في "إسرائيل" المداهمة بأنها "بوغروم" (إبادة) قتل فيها على الأقل فلسطيني واحد (سامح الأقطش، 37 عاماً)، العائد للتو من تركيا، حيث تطوع في مهام الإغاثة لمنكوبي الزلزال هناك، إلى جانب مئات المصابين، وخلفت مجتمعاً بكامله مصدوماً. ومن ثم تم تصوير الهجوم الذي قام به المستوطنون بأنه انتقام بعد قتل مسلح فلسطيني مستوطنين كانا يعيشان في مستوطنة قريبة من حوارة. لكن كان هذا الهجوم انتقاماً للمداهمة الإسرائيلية لمدينة نابلس، في التي استشهد فيها 11 فلسطينياً، ضموا مدنيين ومسلحين. وجدير

بالذكر أنه قد زاد العنف بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، بداية العام الحالي. ووصف مسؤولو الأمن الإسرائيلي الهجوم على حوارة بالإرهاب؛ ومع ذلك لم يتم اعتقال أحد، وأفرجت الشرطة الإسرائيلية عن ستة من ثمانية أشخاص اعتُقلوا.

وأشار المراقبون الفلسطينيون والإسرائيليون لدور الجيش الإسرائيلي الذي حرف نظره، في وقت مضى فيه المستوطنون في عمليات الحرق والتدمير والتكسير. وبحسب شهود عيان في حوارة، فإن القوات الإسرائيلية سمحت للمستوطنين بدخول البلدة "مشياً على الأقدام، ومنعوا الصحفيين ورجال الإسعاف وطواقم العناية الطبية من الدخول إليها. ويقول محللون إنه توجد ثمة موجة من التشدد المسلح تنتشر في داخل الضفة الغربية، ناجمة عن الغضب من الاحتلال العسكري الإسرائيلي وعنف المستوطنين، وكذا خيبة الأمل من الوضع السياسي الراهن، والسلطة الوطنية الفاشلة التي فقدت شعبيتها. والأكد أنه لا توجد فجوة كبيرة بين المستوطنين المتطرفين ورموز حكومة نتياهو وتحالفه الحاكم، الذي يعتمد على الدعم من المتطرفين المؤيدين للاستيطان، ووضع أجندة تضم عمليات ضم جديدة للأراضي الفلسطينية، وتشريعات تنتهك حقوق غير اليهود. ووصل وزير الأمن، إيتمار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سمورترش الى الحكم، بسجل واضح وطويل من معاداة الفلسطينيين، والالتزام بدعم السياسات الاستيطانية المتطرفة لعصاباتهم المجرمة في الضفة الغربية. ولطالما انتقدا الحكومات الإسرائيلية لأنها ليست متشددة بما فيه الكفاية في التعامل مع الفلسطينيين. وقال عضو الكنيست، القريب من إيتمار بن غفير، تزفيكا فوجل، إن "العقوبات الجماعية مناسبة"، مضيفاً أن "حوارة مغلقة ومحروقة" هو ما يريد رؤيته. وفي أعقاب تزايد حالات العنف، قرّر الجيش الإسرائيلي أن ينشئ "آلية التنسيق" التي بحسبها يتيح الجيش الإسرائيلي الدخول إلى الأراضي الزراعية مرتين في السنة - من أجل حرث الأرض في الربيع ومن أجل قطف الزيتون في الخريف. ويجب على الفلاحين الفلسطينيين تقديم طلب للدخول إلى أراضيهم مع تنسيق، ويجب على الجيش أن ينسق لهم أياماً محددة للدخول بمرافقة جنود إسرائيليين يتوجب عليهم فيها حماية الفلسطينيين. ومن المفترض على "آلية التنسيق" أن تمنع العنف وتوقف تدمير الممتلكات خلال موسم الزيتون. لكن في الواقع هذه الآلية تعمل ضد الفلسطينيين. أولاً، لأن قطف الزيتون يستغرق وقتاً معيّناً؛ والأيام المحددة والمنسقة لا تكفي لقطع كامل المحصول. ثانياً، الواقع في الأراضي الزراعية يكشف أن الجيش يفشل فشلاً تاماً ومقصوداً في حماية الفلسطينيين. وفي العديد من

الحالات لا يتواجد الجيش وقت وقوع الجريمة؛ وفي حال كان موجوداً يمتنع عن التدخل؛ وبذلك تتم حماية المستوطنين الذين يعتدون على الفلسطينيين. وفي بعض الحالات يهاجم الجيش الفلسطينيين باستعمال القنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع، وإغلاق الأراضي الزراعية ومنع الفلسطينيين من الوصول إليها من دون تنسيق، مما يتيح فرصة للمستوطنين لدخول هذه الأراضي وسرقة جميع المحاصيل وتدمير الأشجار خلال أيام منع دخول الفلسطينيين. وفي غالب الحالات، يدخل الفلاح أرضه مع الجيش ليرى دماراً وزيتوناً مسروقاً من الأشجار المحطّمة. وقد شهدت الأعوام الأخيرة أعلى مستويات العنف المسجّلة على الإطلاق. وأعرب خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة، عن قلقهم إزاء ارتفاع معدّل العنف الموجّه من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال الخبراء: «لطالما كان عنف المستوطنين سمة مقلقة للغاية من سمات الاحتلال الإسرائيلي. لكن العام 2021 شهد أعلى مستويات عنف مسجّلة في السنوات الأخيرة وحوادث أكثر خطورة». وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021، كان هناك 410 اعتداءات من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين (302 ضد الممتلكات و108 ضد الأفراد). وقُتل أربعة فلسطينيين على أيدي مستوطنين هذا العام. وفي عام 2020، كان هناك ما مجموعه 358 اعتداء مسجّلاً، و335 هجوماً خلال عام 2019. والكثير من هؤلاء الفلسطينيين يعيشون في منطقة تُسمّى بالمنطقة «ج» الخاضعة للسيطرة الأمنية والمدنية الصهيونية الكاملة، «وحيث تتجلّى حيلة الضم الإسرائيلية بشكل أوضح». وأشار الخبراء إلى الأشكال المتعددة التي يتّخذها عنف المستوطنين، بما فيها العنف الجسدي، وإطلاق الرصاص الحي، وإضرار النار في الحقول والمواشي، وسرقة وتخریب الممتلكات والأشجار والمحاصيل، وإلقاء الحجارة وترهيب الرعاة وعائلاتهم. وإزاء كل ذلك، فإن حكومة الاحتلال - وجيشها - لم يفعلوا سوى القليل للحد من هذا العنف وحماية الفلسطينيين المحاصرين. وفي العديد من الحالات، تقف قوات جيش الاحتلال وشركات الأمن الخاصة الخارجية مكتوفة الأيدي، ولا تتخذ أي إجراء لمنع العنف؛ بل بدلاً من ذلك، فإنها ترد على العنف المرتبط بالمستوطنين بإصدار أوامر للفلسطينيين بمغادرة المنطقة، بما في ذلك الأراضي التي يملكونها، أو أنها تدعم المستوطنين المعتدين.